الفصل الأول

المقدمة

١,١ تمهيد

الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلماتِ نوراً، وأصل وأسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

إن زيادة الاستثمار وتحسين كفاءة الاستثمار من الركائز المهمة لتحقيق النمو الاقتصادي السريع وزيادة الإنتاج، بغض النظر عما إذا كان اقتصاد دولة نامية أو اقتصاد دولة متقدمة، فإن الاستثمار هو القوة الدافعة والأداة للتنمية الاقتصادية، وبالتالي تقليل الاعتماد على الواردات وتحسين الميزان التجاري. لذلك، فإن الاهتمام بالاستثمار وإزالة حواجز الاستثمار سيؤدي حتمًا إلى تضييق الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج، وتحسين كفاءة تنمية الموارد الحالية، وإقامة مشاريع جديدة لاستيعاب كمية كبيرة من العمالة وتحسين قدراتها الذاتية. في المقابل، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورًا داعمًا في سد فجوة التمويل. من الناحية العملية، تمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من احتلال مكانة بارزة في استراتيجيات العديد من البلدان في العالم. لذلك، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر جزءًا مهمًا من المنافسة الدولية، خاصة في ظل التداخل الواسع بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تحقيق الفوائد المتوقعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يرتكز على عدة افتراضات، أولها إمكانية المساهمة في النمو من خلال استكمال الاستثمار المحلي، ونقل المهارات والخبرات الإدارية والتقنية بين الفروع والدور والقطاع، في إطار هذا السيناريو، من

المتوقع أن يكون لأنشطة وكالات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير غير مباشر على الاقتصاد المحلي من خلال المنافسة والتقليد وتنقل العمالة وإقامة الروابط الرأسية، أما بالنسبة للفرضية الثانية، فإن الزيادة في رصيد رأس المال الناتج عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة الإنتاج تقتصر على استثمارها في منشآت ومعدات جديدة، مما يفرض التزامات طويلة الأجل على المستثمرين الأجانب ويسمح لواضعي السياسات إلى حد ما بالتفاوض بمجرد ذلك. الاستثمارات متوفرة، والسلطة في إطار المعاملة بالمثل، الافتراض الآخر هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يحشد الاستثمار المحلي، لذا فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة سياسية فعالة لتحفيز الاستثمار المحلي.

المقصد من الشركات الأجنبية هي الشركات التي جاءت الى الإمارات وتحمل الجنسية الأجنبية وتمارس أعمالها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

تعتبر الإمارات من أوائل الدول التي أدركت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة رئيسية للإصلاح الاقتصادي والانفتاح، ولتحقيق الهدف المتوقع للاستثمار الأجنبي، تبنت الإمارات خطة إصلاح صارمة لتخفيف الضغط الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار المحلي والأجنبي من خلال منح التسهيلات والمزايا والحوافز الجاذبة التي من شأنها تعزيز الاستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية أخرى.

١,٢ مشكلة الدراسة

تناقش هذه الدراسة التحديات والعقبات التي تواجه جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التطور الاقتصادي المستدام. على الرغم من تبني الإمارات

لسياسات وإجراءات تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال وتحسين التشريعات لجذب الاستثمارات الأجنبية، فإنها ما زالت تواجه تحديات تحول دون تحقيق هذه الأهداف بالشكل المطلوب.

وبالتالي يتبلور التساؤل الرئيسي للدراسة في **مدى تنظيم نصوص التشريع الإماراتي للقواعد الناظمة للشركات المحلية والأجنبية، وما مدى تأثيرها على التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟**

وتتجلى أهمية هذه الاشكالية في ضرورة إجراء دراسة عميقة تحليلية للنصوص القانونية الناظمة لأحكام الشركات المحلية والأجنبية، على جانب القوانين التي تبين قواعد وإجراءات الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب تحديد العوائق والمعوقات التي تحول دون جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات وتوضيح الخطوات اللازمة لتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد.

١,٣ أسئلة الدراسة

تتمحور أسئلة البحث في النقاط التالية:

١. ما هي القوانين الناظمة للشركات المحلية في التشريع الإماراتي؟

٢. ماذا يتضمن الشكل القانوني للشركات المحلية والشركات الأجنبية؟

٣. ما هي عوامل جذب الشركات الأجنبية المستثمرة؟

٤. ما هي القوانين الناظمة للشركات الأجنبية، كيف تطبق القوانين على الشركات الأجنبية في التشريع الإماراتي؟

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

٥. ما مدى تأثير استثمار الشركات المحلية والأجنبية على تنمية الاقتصاد الوطني في ظل القوانين والتشريعات الحالية لدولة الإمارات العربية المتحدة؟

١,٤ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأمور وإزالة الغموض في كل ما يتعلق عبر الأهداف التالية، ويتمحور الهدف الرئيسي للدراسة في **توضيح الشكل القانوني للشركات المحلية والشركات الأجنبية، من خلال بيان القوانين الناظمة لها، وأثرها على التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.**

١. تحديد وتحليل القوانين المطبقة على الشركات المحلية في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة.
٢. تحليل ودراسة الأشكال القانونية لكل من الشركات المحلية والشركات الأجنبية، واستكشاف الحوافز والمزايا التي تجذب الشركات الوافدة للعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٣. استكشاف العلاقة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وتقييم كيفية تأثير القوانين والتشريعات الحالية في دولة الإمارات العربية المتحدة على ديناميكياتها فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية.
٤. بيان العوامل الحافزة التي تعمل على جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في دولة الإمارات من خلال بيان النصوص القانونية المشجعة على الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٥. توضيح مدى تأثير الشركات المحلية والأجنبية على الاقتصاد الوطني.

١,٥ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة الحالية في بيان الشكل القانوني للشركات المحلية والأجنبية، وإبراز دور الاستثمار الأجنبي والذي يتمثل في الشركات الأجنبية التي تعتبر النواة الحقيقية لإنعاش الاقتصاد، والمساهمة في دفع عجلة التنمية من خلال استثمارها لرؤوس الأموال؛ لغرض إنجاز مشاريع بهدف تحقيق

الربح، وخلق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي من توفير سلع وخدمات ومناصب شغل داخل المجتمع مبرزًا مناخ الاستثمار مقارنة بوضعية الشركات المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أمرًا حاسمًا في الاقتصاديات المضيفة، ويتمتع بالعديد من المبررات التي تؤكد دوره الهام. يمكن للدول النامية من خلاله تعويض نقص الاستثمار وضمان الحصول على رأس المال والتكنولوجيا اللازمة، وتوفير فرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، يساهم في التطور الشامل للإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية في التجارة. كما يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محركًا رئيسيًا للتكامل الاقتصادي العالمي ومحفزًا للتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي. وهو عنصر يساهم في زيادة الإنتاج المحلي ويؤثر على المستهلك والإنفاق الحكومي من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، ويمثل عاملاً ديناميكيًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

قد أظهرت الدراسات التجريبية التي أجريت في العديد من الدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج عن شركات أجنبية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة له تأثير دائم على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات المضيفة. وهذه النتائج تؤكد وجود ارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، قد يتسبب الاستثمار الأجنبي في ضغوط على الدول المضيفة. فغالبًا ما تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى فرض سيطرتها على الاقتصاد في الدول المضيفة. وبالتالي، يكون بإمكانها إغلاق فروعها في إحدى البلدان والانتقال إلى بلد آخر، أو إنشاء قدرات موازية في البلدان المجاورة، أو تبطئ من وتيرة التوسع في الإنتاج في بلد ما لصالح التوسع في بلد آخر. وعلاوة على ذلك، يمكن للشركات المشار إليها أن تتلاعب وتتجنب القيود التي تفرضها الحكومة على وحدة إنتاج معينة، طالما أن نشاطها يغطي وحدات متعددة في الاقتصاد الوطني، وهي قادرة على التهرب من السياسات العامة

للدولة المضيفة إذا ما تعارضت معها التشريعات الجديدة على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو البيئي والتي تتعارض مع أهدافها، وخاصةً تلك التي ترفع تكاليف إنتاجها، ومن هنا يبرز دور الدولة في وضع حدود لنفوذ الشركات الأجنبية من خلال القوانين واللوائح القانونية.

علاوةً على ذلك، تستهدف هذه المشاريع التي لا تحتاج إلا إلى قوة عمل قليلة العدد، في الواقع، غالبًا ما تكون مجرد تجمعات صناعية أو شركات فرعية ترتبط بمراكز تتواجد في مناطق أخرى في العالم. وهذا يعني الاعتماد المستمر والمتزايد على استيراد التكنولوجيا، مما يقفل الباب أمام تطوير قاعدة تكنولوجية محلية ويعرقل حركة الإبداع والابتكار في الدولة المضيفة.

١,٦ منهجية الدراسة

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بما يتفق مع طبيعة الدراسة الحالية حيث عمل على وصف انتشار ظاهرة استثمار الشركات الأجنبية، ثم عمل على تحليل وتقييم التشريعات القانونية الناظمة للشكل القانوني للشركات المحلية والأجنبية، وما مدى تأثير هذه التشريعات في تنمية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب ذلك عمل الباحث على تحليل التحديات والمعيقات التي تاجه الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة، بل بين الباحث المخاطر الناتجة عن تشجيع التشريعات الإماراتية لاستثمار الشركات الأجنبية، مع إطلالة على بعض القوانين العربية، وأثناء عملية التقييم سيقوم الباحث بتحليل الأسانيد ونصوص القوانين المتعلقة بموضوع البحث من كافة جوانبه.

لإنجاز هذا البحث، تم الاعتماد على مجموعة من المراجع المتاحة باللغة العربية واللغات الأجنبية. تم الحصول على هذه المراجع من خلال الاستعانة بالمجلات والدوريات والدراسات المتخصصة المحلية والدولية. تم أيضًا استخدام الإحصائيات والبيانات التي صدرت عن المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال. تم تحليل هذه المراجع والبيانات بعناية للوصول إلى نتائج موثوقة وتوصيات مدروسة. يهدف

استخدام هذه المصادر المتنوعة إلى توفير أسس قوية للبحث وتأمين الدعم النظري والتطبيقي اللازم لتحقيق أهداف الدراسة.

١,٧ حدود الدراسة

ولتحديد جوانب هذا الموضوع وتعدد محتواه لهذه الدراسة تم التركيز على المحددات الهامة له والتي تتمثل في الموضوعية والمكانية والزمانية وهي في التالي:

أولاً/ الحدود الموضوعية:

يتعلق موضوع الدراسة بتأثير الشركات الأجنبية على التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة بالشركات المحلية. وفيما يتعلق بالقانون الاتحادي رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، سيقوم الباحث أيضًا بتحليل دور حكومة في توفير البيئة المناسبة لاستثمار تلك الشركات.

ثانياً/ الحدود المكانية:

تمثل حدود الدولة الإماراتية النطاق المكاني لموضوع الدراسة، بالإضافة الى التطرُق إلى بعض الدول الاقليمية بشكلٍ فرعي في بعض الجزيئيات والمسائل.

ثالثاً/ الحدود الزمانية:

ستجري هذه الدراسة ابتداء من عام ٢٠٢٠م، لكنها ستتناول الأوضاع التشريعية السابقة عليها، والتي تتعلق بموضوع الاستثمار المحلي والأجنبي والتنمية الاقتصادية والقوانين الواجبة التطبيق عليهم.

١,٦ الدراسات السابقة

بالرغم من كثرة الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت هذا الموضوع يعدّ تدفق رؤوس الأموال الخاصة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، أحد العناصر الأساسية في تمويل عمليات التنمية في الدول النامية. وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى الدول النامية زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت من حوالي ٩٦ مليار دولار في عام ١٩٨٨ إلى حوالي ٢٤٠,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وفقًا لتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام ٢٠٠١.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، وبخاصة الدول النامية، وسيلة أفضل من الاقتراض الخارجي كوسيلة لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار. ويأتي ذلك بشكل خاص أثناء الظروف الصعبة للحصول على قروض خارجية للدول النامية المضيفة. هذا ما توصلت إليه دراسة أجراها (عبد المطلب عبد الحميد) في عام ١٩٩٨م، وفي هذا السياق حاول الباحث الوقوف على بعض هذه الدراسات التي تناولت أجزاء معينة ومحددة ذات صلة بموضوع الدراسة، ومن تلك الدراسات والبحوث ما يلي:

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

١. دراسة شنوف عبد الرؤوف (٢٠٢٠): "دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر–التجربة الإمارتية نموذجا[١]":

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة توضيح كل ما يتعلق بأهمية المناطق الحرة بالنسبة للدول المضيفة والمستثمر. والاستفادة من المناطق الحرة محل الدراسة وإعطاء صورة اقتصادية لها. كذلك الوقوف على تأثير المناطق الحرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنظر إلى ما تحقق في الإمارات العربية المتحدة من تطور في حجم الاستثمار عبر الزيادة في المناطق الحرة ندرك مدى أهمية هذه الأخيرة بالنسبة للتجارة الخارجية، لذا ينبغي على الجزائر أن تحذو حذو الإمارات العربية في إنشاء وتطوير المناطق الحرة وتكييف قوانين الاستثمار كي يتماشى والبيئة الدولية لاستقطاب أكبر عدد من المستثمرين، وتوصلت الدراسة إلى استخلاص عدة نتائج نذكر منها: نجاح المناطق الحرة مرتبط بوجود استراتيجية اقتصادية واضحة وجلية داخل البلد المضيف لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق أهداف إنشاءها. كما ارتفع إجمالي تجارة المناطق الحرة بالإمارات من ٢٨٦,٦ مليار درهم بقيمة إيرادات بلغت ١٦٧,٨٩ مليار درهم وبقيمة ١١٨,٧ مليار درهم للصادرات وإعادة التصدير سنة ٢٠٠٩ إلى ما يقارب ٤٨٥,٤ مليار درهم نهاية سنة ٢٠١٦. وتبنت الإمارات العربية المتحدة استراتيجية تنويع الاقتصاد ذلك بتقليص الاعتماد على النفط إلى حدود دنيا اجتماع عقدته الحكومة يومي ٣١,٣٠ جانفي ٢٠١٦ وسمي بخلوة الإمارات ما بعد النفط.

وتتميز دراستنا عن الدراسة السابقة أن دراستنا تركز على الجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي بخلاف هذه الدراسة التي ركزت على الجانب الاقتصادي، فضلاً عن ذلك بينت دراستنا التشريعات والقوانين الناظمة لأحكام الشركات الأجنبية وما مدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية لدولة

[١] دراسة شنوف عبد الرؤوف (٢٠٢٠): "دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر–التجربة الإمارتية نموذجا"، بحث منشور، الجزائر.

الإمارات العربية المتحدة، كذلك أبرز دراستنا التحديات التي تواجه الشركات الأجنبية في الاستثمار، وما دور التشريعات في الحد من هيمنة الشركات الأجنبية.

٢. دراسة محمد جابر عبد الحميد البلتاجي (٢٠٢٠): "دور الاستثمار المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية –دراسة تحليلية"[٢]:

تتمحور الدراسة حول البحث عن سياسات بديلة الاعتماد على النفط في التنمية في البلاد، كذلك دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في تطوير وتحسين القطاع الصناعي، وهنا يأتي دور استغلال الفوائض المالية، في تدعيم وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل وجود قطاع صناعي قوي يقود المملكة نحو تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

وأسفرت هذه الدراسة على أن الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبح أمراً مهماً لمختلف دول العالم المتقدم والنامي، نظراً لمساهمته في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتوفير الوظائف وتنوع الأنشطة الاقتصادية المختلفة وطالبت الدراسة بضرورة وضع الخطط اللازمة وتهيئة المناخ لجذبه، وذلك بتطوير البنية التحتية، والعنصر البشري، وأيضا بضرورة عقد الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية والتي من شأنها أن تجذب المستثمرين الأجانب وتوفر عنصر الأمان لهم واستثماراتهم.

وتتميز دراستنا عن هذه الدراسة بأن دراستنا ستركز في بداية الأمر على تحليل التشريعات القانونية الناظمة للشركات الأجنبية، والإجراءات الواجب اتباعها للاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة، وليس الاكتفاء بتأثير استثمار الشركات الأجنبية على نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وهذا ما ركزت عليه هذه الدراسة.

[٢] محمد جابر عبد الحميد البلتاجي (٢٠٢٠): دور الاستثمار المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية –دراسة تحليلية، الجزائر.

٣. دراسة فائز هليل سريح الصبيحي (٢٠١٦): "دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية –دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة للمدة ١٩٩٠–٢٠١٠)"[٣]:

تناولت الدراسة عرض أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية في تدعيم اقتصاديات دول العينة للمحافظة على رؤوس أموالها المحلية وتنميتها وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في المستقبل، والاطلاع على تجارب البلدان المجاورة للعراق في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطبيقها في العراق، والسير على خطاها وتشجيع الاستثمار المحلي. وإمكانية الاستفادة من نتائج البحث في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في العراق.

وتوصلت الدراسة إلى أن المشاريع الاستثمارية قد تمول من الداخل من قبل مستثمر مقيم داخل الدولة فيعد استثمار داخلي محلي، أو قد تمول من الخارج من قبل مستثمر غير مقيم داخل الدولة فيعد استثمار خارجي أجنبي مباشر، والهدف من كلا الحالتين تكمن في المنفعة للدولة بالدرجة الأولى التي سيقام عندها المشاريع، وبشرط أن يكون ملتزم بشروط الاستثمار، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة لأنه ينقل التكنولوجيا والإدارة الحديثة، بالإضافة إلى توفيره السيولة المالية للدولة التي ينتقل إليها. وأظهرت نتائج التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي والخاص بأنهما يؤثران في التنمية الاقتصادية، من حيث كونهما مساهمين فيها. كما لعب الاستثمار الخاص كمحفز للتنمية الاقتصادية الدور الأكبر في إيران، لتأتي بعدها الكويت ثم المملكة الأردنية الهاشمية والسعودية وتركيا، ويكون الدور متقارب في الجمهورية العربية السورية والعراق.

[٣] فائز هليل سريح الصبيحي (٢٠١٦): "دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية –دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة للمدة ١٩٩٠–٢٠١٠)، السعودية.

وبناء على ما تقدم تختلف دراستنا عن هذه الدراسة حيث أن دراستنا تناولت تأثير الشركات المحلية والأجنبية على تنمية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة من الناحية القانونية من خلال تحليل التشريعات القانونية الناظمة لذلك والمشجعة للاستثمار داخل الدولة، أما هذه الدراسة فقد ركزت على أهمية الاستثمار المحلي والأجنبي في نمو اقتصاد الدول، وتشجيع الاستثمار الأجنبي لزيادة الاستثمار في البلاد.

٤. دراسة برج راسوطة ريمة (٢٠٢٠): "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي– دراسة قياسية"[٤]:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، وكيفية تعزيزه وتحقيق مستويات أعلى من الاستثمار المحلي.

توصلت الدراسة إلى نتائج قياسية تشير إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، مما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من العوامل المحفزة للاستثمار المحلي في الجزائر، ولكن باعتبار حجم هذه التدفقات ليس كبير جدا فان هذا الأثر ليس قوي جدا وأن هنالك عوامل أخرى محركة للاستثمار المحلي في الجزائر كالقوانين والتشريعات، الحوافز والتسهيلات و الإعفاءات و التسهيلات، الناتج المحلي الخام، النفقات الحكومية...الخ، بحيث أن الاستثمار الأجنبي يفسر ما يقارب ٣٤% من التغيرات الحادثة في الاستثمار المحلي، أما النسبة المتبقية فتحكمها عوامل أخرى و التي سبق و أن أشرنا إليها. هذا لا ينفى أن للاستثمار الأجنبي المباشر، أثر ايجابي ليس فقط على الاستثمار المحلي، بل له أثر كذلك في نقل التكنولوجيا، تحسين مستوى العمال،

[٤] برج راسوطة ريمة (٢٠٢٠): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي–دراسة قياسية، الجزائر.

تحسين معدل النمو والنهوض بالتنمية، كذلك ساهم في تطوير القطاعات خاصة في قطاع المحروقات لأنه القطاع الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

وبناء على ما سبق تختلف دراستنا عن الدراسة المذكورة، حيث أن هذه الدراسة تركز على مدى تأثير استثمار الشركات الأجنبية على الشركات المحلية، وكيفية تعزيز هذه الاستثمار، بخلاف دراستنا التي تركز على مدى تأثير استثمار كلاً من الشركات المحلية والأجنبية على نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وما هي العوامل المحفزة للاستثمار بحيث لا تهيمن الشركات الأجنبية على الشركات المحلية.

٥. دراسة رجب إبراهيم إسماعيل (٢٠٢٠): "دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة على مملكة البحرين"[٥]:

تركز هذه الدراسة على دور الاستثمار في رأس المال البشري وتأثيره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتستخدم مملكة البحرين كحالة دراسية. تتمثل أهمية الدراسة في أن الاستثمار في المورد البشري يعتبر أحد الأهداف الأساسية لتعزيز مفاهيم التنمية الشاملة، وتركيزها على تطوير المورد البشري المحلي، حيث يعد ذلك أمرًا أساسيًا لتعزيز النمو الاقتصادي بدون الاعتماد الكبير على القوى العاملة الأجنبية. تشير التحديات الرئيسية التي تواجه تشكيل رأس المال البشري في دول مجلس التعاون الخليجي إلى قلة الإنتاجية التعليمية ومعدلات بقاء البالغين على قيد الحياة. وفقًا للدراسة، ستكون إنتاجية الأطفال المولودين اليوم في دول مجلس التعاون الخليجي بين ٥٨٪ و٦٧٪ إذا حصلوا على تعليم ورعاية صحية كاملة مقارنة بالإنتاجية الكاملة المتوقعة. فيما يتعلق بالبحرين، تشير الدراسة إلى أن معدل النمو الاقتصادي ما زال بطيئًا وتواجه الموازنة العامة عجزًا كبيرًا. تبنت البحرين سياسة مالية توسعية منذ عام ٢٠٠٩، مما أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة. في عام ٢٠١٥، تفاقم الوضع

[٥] رجب إبراهيم إسماعيل (٢٠٢٠): دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة على مملكة البحرين، البحرين.

مع تراجع إيرادات النفط بنسبة ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي وتسجيل عجز إجمالي في الموازنة بنسبة ١٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، مقابل ٣,٤٪ في عام ٢٠١٤. توصلت الدراسة إلى أنه يجب مراعاة زيادة الاهتمام بالقوى البشرية الوطنية عند وضع الخطط التنموية المستقبلية وتطوير خطط طموحة لتمكينها من المشاركة الفاعلة في عملية التنمية. وذلك يأتي في سياق الرؤية الاقتصادية لعام ٢٠٣٠.

وفي هذا السياق تتميز دراستنا عن الدراسة السابقة بأنها تركز على أهمية استثمار القوى البشرية الوطنية في الخطط التنموية الشاملة للبلاد بدلاً من القوى البشرية الأجنبية، بخلاف الدراسة الحالية التي تركز على أهمية استثمار الشركات الأجنبية بشكلٍ عام وتأثيرها على النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن بيان التشريعات والقوانين الناظمة لأشكالها القانونية، وبالتالي فإن دراستنا تركز على الجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي.

٦. **دراسة أحمد بوقليلة (٢٠٢٠): (التنافس بين الشركات النفطية الوطنية والشركات النفطية العالمية في مجال الصناعة النفطية)[٦]:**

تتعرض هذه الدراسة لقضية التنافس بين الشركات النفطية الوطنية والشركات النفطية العالمية، وهذا بعد ما كثر الحديث حول التطور الكبير الذي عرفته الشركات الوطنية في المجال النفطي، بعد ما كان الهدف من إنشائها في البداية هو بسط سيادتها على ثرواتها، وبعد ما قطعت أشواط معتبرة في هذا المجال، تغيرت استراتيجياتها وأهدافها وكبرت طموحاتها، وهذا ما جعلها تسعى جاهدة لكسب التقنية والتكنولوجيا في هذا المجال وكل ما يخص هذه الصناعة المعقدة؛ وهذا ما تمكنت من تحقيقه – ولو بدرجات متفاوتة – العديد من الشركات النفطية الوطنية، حتى بات معترف بها من طرف الشركات

[٦] أحمد بوقليلة (٢٠٢٠): التنافس بين الشركات النفطية الوطنية والشركات النفطية العالمية في مجال الصناعة النفطية، الجزائر.

النفطية العالمية، وأصبحت تشترك معها في بعض الأحيان من أجل استغلال حقول النفط هذا الواقع الجديد فرض نفسه على الصناعة النفطية، وهذا ما جعل المتخصصين يتكلمون في العديد من المناسبات على قدرة الشركات الوطنية على منافسة الشركات العالمية. وهذا هو محور الدراسة والذي يدور حول حقيقة هذا الكلام، فهل بإمكان الشركات النفطية الوطنية أن تشكل منافساً حقيقياً للشركات النفطية العالمية في مجال الصناعة النفطية.

تتميز دراستنا عن هذه الدراسة أن هذه الدراسة تركز على شركات النفط المحلية والعالمية، والتنافس الذي يدور بينهما من أجل فرض السيطرة والهيمنة، بخلاف دراستنا التي تتناول دور الشركات الأجنبية والمحلية في تنمية اقتصاد الدولة، وبيان الشكل القانوني وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بها.

٧. **دراسة ناريمان علي حسين الشرعة (٢٠٢٠): (أثر حجم الملكية الأجنبية والمحلية على أداء القطاع الصناعي الأردني[٧]):**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر حجم الملكية الأجنبية والمحلية على أداء القطاع الصناعي الأردني للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨)، حيث استخدمت الدراسة حصة السهم من الأرباح (EPS) لقياس أداء القطاع الصناعي، كما تم أخذ حجم الملكية الأجنبية وحجم الملكية المحلية كمتغيرات مستقلة، وذلك في سبيل معرفة تأثير حجم الملكية من حيث الجنسية (محلية وأجنبية على أداء القطاع الصناعي. ولتحقيق الهدف أعلاه قامت الدراسة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد والسلاسل الزمنية ذات الطبيعة المقطعية لاختبار النتائج، ومن أهم ما توصلت له الدراسة وجود أثر ايجابي لحجم الملكية المحلية على أداء القطاع الصناعي، كم تبين عدم وجود أثر لحجم الملكية الأجنبية على أداء القطاع الصناعي.

[٧] ناريمان علي حسين الشرعة (٢٠٢٠): (أثر حجم الملكية الأجنبية والمحلية على أداء القطاع الصناعي الأردني، الأردن.

ومما سبق نستنتج أن هذه الدراسة تختلف عن دراستنا بأنها تناولت أثر حجم الملكية الأجنبية والمحلية على أداء القطاع الصناعي الأردني للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، بخلاف دراستنا التي تناولت التشريعات الناظمة للشركات المحلية والأجنبية، وأثرها على تنمية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

٨. دراسة خالد زكي محمد الديب (٢٠١٩): (دور الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠ م[٨]):

قامت هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وأثرها في تحفيز الاستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة الزمنية ١٩٧٦- ٢٠١٧ وكان تقدير نموذج الانحدار الخطي متعددة باستخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الذي تم تطويره مؤخراً في مجال التكامل المشترك واختبار استقرار المتغيرات باستخدام (ADF) واختبار السببية لغرانجر لتحديد طبيعة العلاقة السببية بين المتغيرات. وجدت الدراسة أن هناك علاقة إحصائية بين المتغير التابع للاستثمار المحلي والمتغيرات المستقلة لنمو الناتج القومي الإجمالي، والإصلاحات الاقتصادية، والمدخرات المحلية، والصادرات غير النفطية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية مع معدل التضخم على المدى القصير والطويل. وأظهرت نتائج الدراسة مدي تأثير الإصلاحات الاقتصادية على الاستثمار المحلي على المدى الطويل بلغت ٤,٦%. وأوضحت الدراسة وجود علاقة سببية بين المتغيرات، فقد أظهرت أن الإصلاحات الاقتصادية ذات تأثير على كلا من الاستثمار المحلي والتضخم. كما أن الادخار المحلي ذو تأثير (يحفز) على كلٍ من الاستثمار المحلي

[٨] خالد زكي محمد الديب (٢٠١٩): دور الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠ م، السعودية.

والاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الصادرات غير النفطية والتضخم يؤثران على كلا من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر. وأخيراً، تم التنبؤ بنسبة الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠١٨ – ٢٠٣٠ م) حيث بلغت نسبته في العام ٢٠٣٠ م ٤٢,٦ %.

تتسم هذه الدراسة بأنها تبحث في العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وأثرها في تحفيز الاستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا جزء ما تناولته دراستنا، إلى جانب بيان الشكل القانوني للشركات المحلية والأجنبية، ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٩. دراسة هشام صالح (٢٠١٩): (أهمية المسؤولية للشركات وتأثيرها على تنمية المجتمعات المحلية حالة الشركات النفطية[٩]):

تقدم هذه الورقة البحثية دراسة حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية وأهمية تبنيها وتأثيرها على المجتمع، ومدى مساهمة الشركات النفطية من خلال تجسيد برامج ذات طابع تنموي، خيري، اجتماعي وبيئي تسهم وتساعد على تحقيق التنمية المحلية، وواقع تطبيق هذه البرامج وتأثيرها على المجتمع المحلي، وذلك بالاعتماد على مختلف البيانات والتقارير والإحصائيات الرسمية وتحليلها، حيث توصلت الدراسة إلى أن هذه الشركات تساهم من خلال المسؤولية الاجتماعية في دعم مختلف النشاطات الاجتماعية، والتعليمية، والثقافية، والرياضية.

خلاصة القول تركز هذه الدراسة على المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومدى تأثيرها على المجتمع، ومدى مساهمة الشركات النفطية في تجسيد البرامج التنموية والخيرية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية الشاملة، بينما تناولت رسالتنا مدى مساهمة الشركات الأجنبية ومن ضمنها النفطية في تحقيق التنمية

[٩] هشام صالح (٢٠١٩): أهمية المسؤولية للشركات وتأثيرها على تنمية المجتمعات المحلية حالة الشركات النفطية، الأردن.

الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبيان القوانين والتشريعات الناظمة لها ومدى تشجيعها للشركات الأجنبية على الاستثمار داخل الدولة.

١٠. دراسة يسرا حسن عثمان صالح أبوراس (٢٠١٨): (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من ٢٠٠٥ م. – ٢٠١٤ م[١٠]):

تهدف الورقة إلى معرفة مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤م). ومعرفة دور الاستثمارات الأجنبية في مجال القطاعات الاقتصادية وأثر ذلك على الاقتصاد السوداني. والتعرف على فرص ومجالات ومقومات، ومعوقات نجاح، والكيفية التي تواجه به هذا التحدي الذي يحول دون تحقيق أهدافها المنشودة التعرف على مستقبل الاستثمارات في ظل التكتلات الاقتصادية، وكيفية مواجهة هذا التحدي، توصلت الورقة إلى نتائج منها: أن كلاً من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف ومعدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي تتفق مع النظرية اقتصادية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة، بخلاف الميزان التجاري الذي لا يتفق مع النظرية الاقتصادية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة. فضلاً عن الانخفاض الكبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأعوام الأخيرة من فترة الدراسة نتيجة للزيادة الكبيرة في سعر الصرف ومعدلات التضخم في تلك الفترة. إلى جانب أن الاستثمار الأجنبي ساهم في التنمية والنمو الاقتصادي في السوداني بصورة فاعلة وبلغ عدد المشاريع المصدقة ١٢١ مشروع في جميع القطاعات الاقتصادية بحلول عام ٢٠١٥م.

[١٠] يسرا حسن عثمان صالح أبوراس (٢٠١٨): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من ٢٠٠٥ م. – ٢٠١٤ م، السودان.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن هذه الدراسة ركزت على بيان دور الاستثمارات الأجنبية في مجال القطاعات الاقتصادية وأثر ذلك على الاقتصاد السوداني. والتعرف على إيجابيات وسلبيات الاستثمارات الأجنبية وهو ما سنبينه في دراستنا أيضاً إلى جانب بيان الشكل القانوني للشركات الأجنبية والمحلية في التشريع الإماراتي.

١١. دراسة إيناس فهمي حسين (٢٠١٨): (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر[١١]):

تهدف الدراسة إلى قياس تأثير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على مؤشرات سوق العمل الرئيسية متمثلة في نسبة التشغيل الإجمالي، ومعدل نمو انتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، ومعدل بطالة الإناث؛ في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٥ .(وقد اعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL .وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي وموجب لصافي تدفقات FDI على نسبة التشغيل في الأجلين القصير والطويل؛ إلا أن ذلك الأثر ضئيل كما يتضح من قيمة المعاملات؛ حيث زيادة نسبة صافي FDI بمقدار ١ %يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل بمقدار (٠٦،٠)في الأجل القصير وبمقدار (٣٢،٠)في الأجل الطويل وهو ما يتفق مع طبيعة تدفقات FDI إلى مصر ومع مرونة التشغيل المتوسطة أو المنخفضة للقطاعات الأكثر جذباً لتلك التدفقات في مصر. كما توصلت الدراسة إلى عدم معنوية الأثر على معدل نمو إنتاجية العمل في الأجلين القصير الطويل، كما جاءت النتائج تدل على عدم معنوية التأثير على معدل بطالة الإناث سواء في الأجل القصير أو الطويل.

[١١] إيناس فهمي حسين (٢٠١٨): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، مصر.

وبناء على ما تقدم أعلاه تبين لنا أن هذه الدراسة بينت مدى تأثير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على مؤشرات سوق العمل الرئيسية متمثلة في نسبة التشغيل الإجمالي، بالإضافة إلى معدل نمو انتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، ومعدل بطالة الإناث؛ في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري، بينما تناولت دراستنا مدى تأثير الاستثمار الأجنبي والمحلي على تنمية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ككل، فضلاً عن التشريعات القانونية الناظمة للشكل القانوني لهذه الشركات.

١٢. دراسة مزوري الطيب: بن عبد الله ياسين (٢٠١٧): (أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة دور المناطق الحرة للتصدير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة منطقة جبل علي الحرة بالإمارات نموذجًا، دروس للاقتصاد الجزائري[١٢]):

هدفت هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع تعامل دولة الإمارات العربية المتحدة مع موضوع المناطق الحرة بصفة عامة ومنطقة جبل علي الحرة خاصة، كاستراتيجية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والحد من هجرة رؤوس الأموال المحلي ودعم التوظيف. ناهيك عن ذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى إعطاء دروس للاقتصاد الجزائري بصفته دولة نفطية تسعى إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك عن طريق إقامة مناطق حرة للتصدير والتي لا تزال عند نقطة الصفر.

ونستنتج من ذلك أن ما تناولته هذه الدراسة هو جزء من ما تناولته دراستنا، حيث توسعنا في دراستنا بيان عوامل جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي لتنمية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال التشريعات القانونية.

---

[١٢] مزوري الطيب: بن عبد الله ياسين (٢٠١٧): أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة دور المناطق الحرة للتصدير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة منطقة جبل علي الحرة بالإمارات نموذجًا، دروس للاقتصاد الجزائري، الجزائر.

١٣. دراسة خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد (٢٠١٧): (قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (١٩٩٠ – ٢٠١٥):[١٣]

حاولت الدراسة تحديد مجالات وحوافز ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، كما اهتمت بدراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النمو الاقتصادي كالصادرات، الواردات، الانفتاح الاقتصادي، معدل البطالة والتضخم خلال فترة الدراسة.

واقترحت الدراسة بعض السياسات لكيفية استفادة الاقتصاد المصري من الاستثمار الأجنبي المباشر أقصى استفادة ممكنة وذلك من خلال تعظيم الآثار الإيجابية له وتفادي المعوقات التي تحول دون تحقيق الهدف منه.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن رسالتنا تتشابه مع هذه الرسالة بأن كلاهما يتناول حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على اقتصاد الدولة، إلا أن رسالتنا لم تقتصر على ذلك الجانب بل تناولت أيضاً الشركات المحلية، وبيان شكلها القانوني من خلال تحليل التشريعات الإماراتية المتعلقة بموضوع الدراسة.

١٤. ساحلي لزهر: صيد فاتح (٢٠١٧): (دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إطلاق إمكانات الاقتصاد في دول المغرب العربي)[١٤]:

---

[١٣] خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد (٢٠١٧): قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (١٩٩٠ – ٢٠١٥)، مصر.

تناولت هذه الدراسة توجه دول المغرب العربي نحو اقتصاد السوق الحرة، وسعيها لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستمر ينتج فرص عمل كافية لتلبية طموحات جيل الشباب، ينبغي أن يرتكز على الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر حيوي في هذه الاستراتيجية، والذي بإمكانه أن يعطي دفعة البدء للنمو وإنشاء حلقة إيجابية بتعاقب فيها ارتفاع الإنتاجية وتحسن التنوع الاقتصادي، وزيادة صلابة البنية الاقتصادية في مواجهة الاضطرابات الخارجية.

واستنتج الباحث أن المجتمع الجديد يحتاج إلى اقتصاد جديد، وما من وسيلة أفضل من الاستثمار للبدء فيه عن طريق الانفتاح والاستفادة من خبرات وموارد البلدان الأخرى والمناطق الأخرى. وفي إطار الشراكات الخارجية المبنية على روح الانفتاح سوف تنجح دول المغرب العربي إذا ما أحسنت استغلال الفرص المتاحة، بكل تأكيد، في تحقيق مسعاها ووضع أساس للمستقبل.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن هذه الدراسة ركزت على أهمية الاستفادة من موارد البلدان الأجنبية في سبيل تحسين اقتصاد الدولة، بينما عرضت دراستنا مدى تأثير الشركات الأجنبية على تنمية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

١٥. دراسة مريم نصيب (٢٠١٦): (القانون الواجب التطبيق على الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر[١٥]):

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القواعد القانونية للشركات التي يكون مقرها في الخارج وتمارس نشاطاً في الجزائر، وإبراز مدى تأثير عمل الشركات الأجنبية في الجزائر على القانون واجب التطبيق، كما تهدف إلى توضيح متى تخضع هذه الشركات التي يحكمها القانون الأجنبي – لأحكام

---

[١٤] ساحلي لزهر، صيد فاتح (٢٠١٧): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إطلاق إمكانات الاقتصاد في دول المغرب العربي، المغرب.

[١٥] مريم نصيب (٢٠١٦): القانون الواجب التطبيق على الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، الجزائر.

القانون الوطني، ومن خلال دراسة موضوع القانون واجب التطبيق على الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر تم التوصل إلى أن اختلاف الفقه حول اعتماد معيار تحديد جنسية الشركة أدى إلى اختلاف التشريعات حول ذات المسألة، نظراً لاختلاف مصالحهم، فمنهم من اعتمد على معيار محل التأسيس ومنهم من استند إلى معيار مركز الإدارة الرئيسي، إلا أن أغلب هذه التشريعات أخذت بمعيار مركز الإدارة الرئيسي والفعلي في تحديد جنسية الشركة، والملاحظ أن فعالية تطبيق هذا المعيار يبطل بمجرد النص على القانون واجب التطبيق على هذه الشركات في نظامها الأساسي أو في اتفاقية، لذا تحرص الدول على إعمال معيار مقر الإدارة الرئيسي إلى جانب المعيار المنصوص عليه في النظام الأساسي أو في القانون .

تتشابه هذه الدراسة مع موضوع دراستنا في أن كلاهما ركز على الجانب القانوني، والقوانين الناظمة للشركات الأجنبية، وما تتميز به رسالتنا أنها بينت أيضاً القوانين الناظمة للشركات المحلية أيضاً ودور الشركات في تنمية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

١٦. دراسة الدكتور فاروق خلف: الدكتور المكي دراجي (٢٠١٦): (الإطار القانوني للاستثمار ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني[١٦]):

استهدفت هذه الدراسة دراسة أثر الاستثمار على الدولة نظراً للعجز الذي شهده القطاع العمومي في تحقيق التنمية الاقتصادية، فكان لزاماً على الدولة تحسين بيئة الاستثمار الأجنبي من حيث المناخ الملائم والقواعد القانونية المنظمة له، باعتبار أن الاستثمار والاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص

[١٦] الدكتور فاروق خلف: الدكتور المكي دراجي (٢٠١٦): الإطار القانوني للاستثمار ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني، الجزائر

هو مصدر رئيسي من مصادر التمويل لأغلب الدولة النامية ومن بينها الجزائر، من خلاله يتم استقطاب التقنيات الحديثة والخبرات والتكنولوجيا المتجددة.

وخلصت الدراسة في الأخير إلى القول أن ما حققته الجزائر في ظل الإصلاحات الجادة والمتوالية في سبيل الانخراط في المحيط الاقتصادي الدولي يعد مقبولًا بالمقارنة مع الصعوبات التي مرت بها، وكبيئة أعمال قادرة على استقطاب استثمارات وإنشاء مشاريع تنموية كبرى هي من معطيات الاقتصاد الوطني لكن الاستعداد التام والمنضبط للبلوغ بالاستثمارات الأجنبية أو حتى المحلية إلى المستوى المطلوب لا زال يحتاج إلى تبسيط الإطار القانوني للاستثمار ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني.

عرضت الدراسة الإطار القانوني للاستثمار ومدى تأثيره على اقتصاد الدولة وهو ما يتشابه مع موضوع دراستنا، إلا أن دراستنا لم تتناول الاستثمار بل الشركات المستثمرة سواء الوطنية أو الأجنبية على حد السواء ودورها في تنمية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

١٧. يوسف يخلف مسعود (٢٠١٦): (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بليبيا: دراسة تطبيقية للفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٠م[١٧]:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، وذلك في الأجلين الطويل والقصير. اعتمدت هذه الدراسة على تحليل نموذج قياسي حول أثر "FDI" واستخدم اختبارات التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة من عدمه، وقدر نموذج "VECM" لقياس العلاقة في المدى القصير. واعتمدت الفترة الزمنية من ١٩٩٠-٢٠١٠.وأظهرت اختبارات"Granger"للسببية أن هناك علاقة سببية في المدى

[١٧] يوسف يخلف مسعود (٢٠١٦): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بليبيا: دراسة تطبيقية للفترة ١٩٩٠ -٢٠١٠م، ليبيا.

القصير بين "RGDP" الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكل من "U" إجمالي عدد العاملين، و "X" صافي الصادرات. في حين أظهرت نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل أنه هناك علاقة طردية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"RGDP" والاستثمار الأجنبي المباشر "FDI" والإنفاق العام "G" والاستثمار المحلي "I"وصافي الصادرات"X''، بينما يرتبط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"RGDP" بعلاقة عكسية تناقصية مع إجمالي عدد العاملين "U".

خلاصة القول تناولت هذه الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الاقتصاد الليبي، ويتشابه هذا العنوان في جزئية قد تناولتها رسالتنا وهي أثر استثمار الشركات الأجنبية على تنمية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، ويختلف في أن هذه الدراسة تركز على الجانب الاقتصادي أكثر من الجانب القانوني.

١٨. دراسة سمية ولدبوله (٢٠١٩): (أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة ما بين ٢٠٠٠–٢٠١٧[١٨]):

حاولت الدراسة معرفة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالنمو الاقتصادي، محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي اختبار مدى صحة الفرضيات التي قامت عليها الدراسة، و استنتج الكاتب أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية، و هذا من خلال التكنولوجيا المصاحبة له، و نقل التقنيات المتطورة إلى الدول

[١٨] سمية ولدبوله (٢٠١٩): أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة ما بين ٢٠٠٠–٢٠١٧، الجزائر.

المضيفة، ومساهمته في إمكانية تدريب العمالة الوطنية و المهارات والخبرات، وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي .

ومن الجدير بذكره تتشابه هذه الدراسة مع عنوان أطروحتنا في علاقة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي، غير أن أطروحتنا قد تناولت هذا الموضوع بشكل موسع، حيث تناولت إلى جانب ذلك دور الشركات المحلية أيضاً في تنمية اقتصاد الإمارات العربية المتحدة، وبيان الشكل القانوني لها والقوانين والتشريعات القانونية الناظمة لها.

١٩. دراسة باهر محمد عتلم (٢٠١٨): (دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة ١٩٨٠ /٢٠١٣[١٩]):

تناولت الدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة ١٩٨٠-٢٠١٣. وتوصلت الدراسة الي أن الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أنواع التدفقات المالية، وهو يتضمن انتقال رؤوس أموال في شكل حصص، أو آلات، أو تكنولوجيا ومعرفة ومهارات، من دولة إلى دول أخرى، فضلا عن أن لهذا النوع من الاستثمار الحق في الرقابة على مشروعاته، واتخاذ القرارات المناسبة، وهذه الميزة لا تتوفر في أي نوع آخر من أنواع الاستثمار. وتتعدد الأشكال التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث نوعية القائم بالاستثمار، أو من حيث المدة الزمنية له، أو بحسب معايير السيطرة والتحكم فيه، كما تباينت آراء صناع السياسة الاقتصادية في البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر حول دور هذا النوع من الاستثمار في النمو الاقتصادي؛ فمنهم من يصف تأثيرها الإيجابي في معدلات النمو الاقتصادي، ومنهم من يراه مباراة من طرف واحد، والفائز بنتيجتها هو

[١٩] باهر محمد عتلم (٢٠١٨): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة ١٩٨٠ /٢٠١٣، العراق.

المستثمر الأجنبي ، وقد اتفقت أكثر الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة على أهمية هذا النوع من الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

خلاصة القول نرى أن هذه الدراسة كغيرها من الدراسات السابقة التي تتناول أهمية الاستثمار الأجنبي على تنمية اقتصاد الدولة، دون التعرض لمخاطر هذه الشركات، والمقارنة بين الإيجابيات والسلبيات، واقتراح الحلول لتجنب هذه العيوب، وهذا ما بينته أطروحتنا إلى جانب الدراسة القانونية لهذا الموضوع.

٢٠. دراسة عمار حميود (٢٠٢٠): (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية "النفطية وغير النفطية": دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٦[٢٠]):

تناولت هذه الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. وقامت بتشخيص واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي بالاعتماد على مؤشرات مختارة والتعرف على مدى وجود تأثير للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسعى كثير من دول المنطقة في سبيل اجتذابها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بها. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيراً إيجابياً معنوياً عند مستوى (١%) على التنمية الاجتماعية في الدول العربية، وبنسبة أكبر في الدول العربية غير النفطية وبنسبة أقل في الدول العربية النفطية، ولعل هذا يعود إلى تركيز الدول العربية النفطية على مورد النفط في

[٢٠] عمار حميود (٢٠٢٠): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية "النفطية وغير النفطية": دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٦، الجزائر.

سبيل دعم مشاريعها التنموية في الجانب الاجتماعي، وبالأخص ما تعلق في بقطاع الصحة، في حين أن الدول العربية غير النفطية تبحث عن موارد أخرى الدعم مشاريعها التنموية في الجانب الاجتماعي، والتي من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى أراضيها، وفي المقابل فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول العربية لم يكن واضحاً وأكيداً، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكن غير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وهذا ما يعني اعتماد كثير من هذه الدول على موارد أخرى، مثل اعتماد الدول النفطية منها على النفط، ودول أخرى على السياحة، وكل دولة حسب خصوصياتها، وهذا ما يجرنا إلى البحث عن التأثير الإيجابي والسلبي للنفط على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية النفطية، وإلى البحث أيضًا عن العوامل الأخرى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية سواء النفطية منها أو غير النفطية.

في النهاية يمكن القول إن هذه الدراسة تتميز عن غيرها بأنها تناولت أثر الاستثمار على التنمية الاجتماعية أيضاً إلى جانب التنمية الاقتصادية، أما أطروحتنا فقد اقتصرت على التنمية الاقتصادية دون التطرق للتنمية الاجتماعية، حيث تناولها الباحث من كافة الجوانب، واقتراح حلول لتجنب سلبيات الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢١. دراسة عثمان أحمد عثمان أحمد علوب (٢٠٠٥): (الأحكام والمبادئ العامة المتعلقة بالشركات الأجنبية في السودان: دراسة فقهية مقارنة[٢١]):

[٢١] عثمان أحمد عثمان أحمد علوب (٢٠٠٥): الأحكام والمبادئ العامة المتعلقة بالشركات الأجنبية في السودان: دراسة فقهية مقارنة، السودان.

هدفت الرسالة إلى الحصول على حقائق علمية وعملية جديدة؛ بقصد تنمية المعلومات العلمية والفنية في مجال الأحكام المنظمة لعمل الشركات الأجنبية العاملة في السودان، في ظل العولمة الحالية مع التركيز على ضرورة اكتشاف مواطن القوة والضعف في القواعد والنصوص الموجودة في القوانين الوطنية مقارنة بتلك الموجودة في القوانين الأخرى؛ بغرض الوصول إلى قواعد ونصوص قانونية أفضل من السائدة حالياً وذلك لاعتماد القوانين الحالية على قواعد وأحكام قانون ضارب في القدم تم تشريعه قبل استقلال السودان ولم يعد مواكباً العولمة ومستجدات التطور والتنمية.

ختاماً تعرضت هذه الدارسة إلى الأحكام الناظمة لعمل الشركات الأجنبية في دولة السودان من الناحية القانونية، وهذا ما يتشابه مع أطروحتنا التي تنولت القوانين الناظمة لعمل الشركات الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى أجانب الشركات المحلية، ولم نكتفِ بذلك بل بين الباحث أثرهما على تنمية اقتصاد الدولة.

٢٢. دراسة (Spinova Hanna & Ougate Kiyyaa، ٢٠١٧) بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأوروبية النامية":[٢٢]

سعت هذه الدراسة إلى الكشف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية (المقاسة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، وأيضًا الكشف عن مدى وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاجتماعية المقاسة متوسط العمر المتوقع (expectancy) مرة، ومرة أخرى بمؤشر المساواة (GINI index) في عينة من الدول الأوروبية النامية، وذلك خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦)، بالاستناد إلى بيانات البانل التي شملت ٢٢ دولة للنموذج الذي ضم مؤشر نصيب الفرد من

٢٢ Spinova Hanna & Ougate Kiyyaa، ٢٠١٧، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأوروبية النامية، فرنسا.

الناتج المحلي، و ١٥ دولة بالنسبة النموذج الذي ضم مؤشر متوسط العمر المتوقع، و ٢٠ دولة بالنسبة للنموذج الذي شمل مؤشر المساواة.

وبالاعتماد على دراسة التأثيرات الثابتة تم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي معنوي عند مستوى (١%) على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن له أثر سلبي غير معنوي على متوسط العمر المتوقع، بالإضافة إلى أنه ليس له أثر (ذو قيمة معدومة) على مؤشر المساواة.

تتميز هذه الدراسة عن أطروحتنا أنها تناولت أثر الاستثمار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، غير أن رسالتنا تتميز بأنها تناولت وبشكل موسع التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى بيان الأحكام الناظمة لتلك الشركات.

٢٣. دراسة (Linn Alexandersson & Gabriella Myrback، ٢٠١٦) بعنوان: "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[٢٣]":

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤)، وذلك من خلال التحقق من مدى وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاجتماعية ومقارنتها بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا عن طريق تحليل بيانات البانل، حيث شملت هذه الدراسة ٣٠ دولة عند قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per Capita)، وتوفرت على بيانات ٢٥ دولة فيما تعلق بقياس مؤشر متوسط العمر المتوقع (expectancy Life)، وبيانات ٢١ دولة في ما تعلق

[٢٣] Linn Alexandersson & Gabriella Myrback، ٢٠١٦، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرازيل.

مؤشر (GINI index)، وذلك على مدى أربع فترات زمنية، وقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب التأثير الثابت.

حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي عند مستوى (١%) لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو الاقتصادي (المقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per Capita) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بينما لا يوجد دليل على أن التنمية الاجتماعية (المقاسة متوسط العمر المتوقع (Life expectancy)، ومؤشر المساواة (GINI index) تتحسن بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبي وغير معنوي على متوسط العمر المتوقع، وأثر إيجابي معنوي عند مستوى (١%) على مؤشر المساواة.

ختاماً عرضت هذه الدراسة مدى وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاجتماعية ومقارنتها بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تناولت دراستنا علاقة الاستثمار المحلي والأجنبي في التنمية الاقتصادية.

٢٤. دراسة (TEN Zeynep & ARSLAN Chal، ٢٠١٣) بعنوان: "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والظروف الاجتماعية والاقتصادية – حالة تركيا[٢٤]":

تناولت هذه الدراسة تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والظروف الاجتماعية والاقتصادية في دولة تركيا، وذلك من خلال دراسة التكامل المشترك باستخدام اختبار (Johansen Cointegration Test)، وبناء نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه

[٢٤] TEN Zeynep & ARSLAN Chal، ٢٠١٣، بعنوان: "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والظروف الاجتماعية والاقتصادية – حالة تركيا، تركيا.

على المدى البعيد، وتم بناء نموذج تصحيح الخطأ، ليتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على الظرف الاجتماعي والاقتصادي، ولكن علاقة التكامل المتزامن بينت العكس أي أن الظرف الاجتماعي والاقتصادي في تركيا هو من يؤثر إيجابًا ومعنويًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

نافلة القول تناولت هذه الدراسة مدى تأثر الاستثمار الأجنبي بالظروف الاقتصادية والاجتماعية في تركيا، وهذه أحد النقاط التي تناولتها أطروحتنا والتي بينت عوامل جذب الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢٥. دراسة (del Line Kolstad Ivar & Ten، ٢٠٠٢) بعنوان "التنمية الاجتماعية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية[٢٥]":

تناولت هذه الدراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمتغير تابع والتنمية الاجتماعية كمتغير مستقل يضم العديد من المؤشرات مثل: الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفساد والحقوق السياسية والأمن، وشملت هذه الدراسة ٦٦ دولة نامية وخلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٠). وبالاعتماد على أسلوب الانحدار وبناء عدة نماذج توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين مركبات التنمية الاجتماعية والاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحفز من خلال التنمية الاجتماعية.

٢٦. دراسة (أتكين وآخرون) ١٩٩٧.، لاختبار تأثير التواجد الأجنبي على عوامل الإنتاج وبالتطبيق على الكثير من الدول خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٩) حيث وجد أن الشركات المحلية حققت معدلات إنتاجية عالية في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة قبل قدوم الاستثمار الأجنبي، مما ترتب عليه انخفاض إنتاجية القطاع الإنتاجي قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[٢٥] del Line Kolstad Ivar & Ten، ٢٠٠٢، التنمية الاجتماعية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، تركيا.

ومما سبق يتضح لنا بشكل عام هناك نوعان من القنوات الأساسية الرئيسية التي من خلالها يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مباشرة وغير مباشرة، وقد تمت دراسة التأثير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والإنتاجية على المستويين الكلي والجزئي. ومن خلال ٤٢ دراسة وجد أن (٣٦٪) من هذه الدراسات تشير إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي إيجابيا ويعتمد على القدرة الاستيعابية للبلد المضيف، مثل رأس المال البشري، ومستوى التنمية المالية والقدرات التكنولوجية وغيرها. وجد أيضا أن (٢٠٪) من هذه الدراسات تظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي مباشر على النمو الاقتصادي. كما اقترحت (١٢٪) من الدراسات أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعتمد على القطاع مع زيادة الأثر المتوقع في قطاع الصناعات التحويلية. وبالإضافة إلى ذلك (٢٠٪) من الدراسات تشير إلى أن أنواع مختلفة من الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تختلف في تأثيرها على النمو الاقتصادي. على سبيل المثال الاستثمارات التأسيسية تميل إلى أن يكون لها تأثير أكبر من المشاريع المشتركة. وأظهرت (١٠٪) من الدراسات أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على النمو لأنه يحل محل الاستثمارات المحلية.

قليلة هي الدراسات التي أظهرت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون أكبر في البلدان المتقدمة في حين وجد آخرين عدم تأثيره على النمو على الإطلاق. وبناءً على هذه الدراسات، يمكن الاستنتاج أن الغالبية العظمى من الدراسات تدعم التأثير الإيجابي المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. لكن يعتمد هذا التأثير على القدرات الاستيعابية في البلدان المضيفة.

ولعل أهم ما تحاول الدراسة الحالية بيانه أن الاستثمار الأجنبي يؤثر على الاقتصادات المضيفة، والشركات المحلية على وجه الخصوص، من خلال مجموعة واسعة من الآليات. وذلك من خلال الروابط

مع الشركات المحلية والعاملين في الشركات المحلية الذين يتعلمون من المراقبة أو العمل لصالح شركات أجنبية، والتقليد والمنافسة والآثار غير المباشرة أو من خلال صادرات التجارة.

تتميز هذه الدراسة بأنها تناولت أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاجتماعية، ومدى تأثيره على الشركات المحلية المضيفة، وتعتبر المسألة الأخيرة من أهم المسائل والتي تعرضنا إليها في أطروحتنا.

وبعد استعراض الدراسات السابقة المذكورة أعلاه نجد أن جلها ركز على الجانب الاقتصادي أكثر من الجانب القانوني، فضلاً عن تركيزها على أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في الدولة المضيفة، بينما تتميز أطروحتنا بأنها ركزت على الجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي، إضافةً إلى ذلك قد بين الباحث الشكل القانوني للشركات المحلية والأجنبية والأحكام والتشريعات القانونية الناظمة لعمل تلك الشركات، وما نصت عليه من إجراءات تسمح للشركات بالاستثمار داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، ولم نكتفِ بذلك بل أبرز الباحث دور هذه الشركات وأثرها على التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكلٍ موسع، إلى جانب التطرق على بعض القوانين المقارنة للاستفادة من تجربتها في الاستثمار الأجنبي في بلادها، سيما في ظل هيمنة الشركات الأجنبية على الشركات المحلية في الدولة المضيفة.

١,٨ مخطط الدراسة النظري

تحتوي هذه الدراسة وتم تقسمها على أربعة فصول. تناولت في الفصل الأول الإطار النظري والمقدمة والتمهيد للدراسة وبيان لمشكلة الدراسة وأسئلة الدراسة وأهدافها ومنهجية الدراسة وأهميتها وحدود الدراسة والدراسات السابقة والتقسيم النظري للدراسة أما الفصل الثاني فكان متعلق ببيان الإطار المعرفي للشركات المحلية والشركات الأجنبية، من خلال مبحثين، خصصت المبحث الأول لمعرفة الشكل القانوني للشركات المحلية والشركات الأجنبية،

والمبحث الثاني لتوضيح عوامل جذب الشركات الأجنبية. ويأتي الفصل الثالث الإطار القانوني للدراسة، حيث تناول الباحث القوانين المطبقة على الشركات الأجنبية في التشريع الإماراتي والتشريعات المقارنة، من خلال مبحثين أيضاً خصصت في المبحث الأول لمعرفة القوانين المطبقة على الشركات الأجنبية في التشريع الإماراتي. وكان المبحث الثاني: لتوضيح القوانين المطبقة على الشركات الأجنبية في التشريعات المقارنة. أما المبحث الثالث خصصته لدراسة القوانين المطبقة على الشركات المحلية في التشريع الإماراتي ، وحددت في الثاني القوانين المطبقة على الشركات المحلية في التشريعات المقارنة ، بينما تناول الفصل الرابع الإطار الاقتصادي للدراسة من خلال بيان الشركات الأجنبية والشركات المحلية وطبيعة العلاقة مع التنمية الاقتصادية من خلال مبحثين أيضا خصصت الأول لدراسة طبيعة العلاقة بين الشركات الأجنبية والمحلية والتنمية الاقتصادية ، وحددت في الثاني تأثير الشركات الأجنبية والمحلية على الاقتصاد الوطني ،أما الفصل الخامس فهو عبارة عن الخاتمة لهذه الدراسة وتحديد النتائج وأهم التوصيات التي توصلت اليها في هذه الدراسة.